مداخلة بعنوان:

مدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية في الجزائر بمشكلات المجتمع الجزائري

الأستاذ:دناقة أحمد

"جامعة الجزائر 2"

ملخص المداخلة:

لا شك أن رهان السوسيولوجيا هو رهان العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة–حيث الانتقال من سوية تلقي ونقل المعرفة إلى سوية الإبداع وإنتاج المعرفة، ومن ثمة التأثير في البيئة السوسيوثقافية التي تسعى هذه العلوم لتفسيرها– حيث يتمظهر الرهان أساسا لدى الباحثين في مجال السوسيولوجيا في الاستثمار في عنصر الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري، والانطلاق من الأزمات التي يكابدها مجتمعنا، والمشكلات الاجتماعية التي ينتجها الواقع الاجتماعي نفسه.

و حتى يحصل التآنس بين الممارسة السوسيولوجية وبين مقامات تواجدها، بدلا من اغترابها وانفصالها عن روح ثقافتها المحايثة لها. ذلك أن السوسيولوجيا في بحوثها اليوم، لا تطرح الأسئلة التي لها صلة بواقعها، ما جعلها تعجز عن تفسير الواقع الاجتماعي المحلي وحل مشكلاته.

وعلى ضوء ما سبق نحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية استجواب الباحثين في مجال السوسيولوجيا عن ممارساتهم البحثية ومدى ارتباطها بخصوصية المجتمع الجزائري من جهة، ومدى استجابتها للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها هذا الواقع من جهة أخرى؟.

تمهيد

جاء هذا الملتقى: "نحو سوسيولوجيا غير السوسيولوجيا الغربية" كبداية علمية جريئة وبادرة سباقة من أجل بداية إعادة التفكير جماعيا فيما أنجز إلى حدّ الآن من إنتاج سوسيولوجي، هذا الانجاز السوسيولوجي الذي ربما تم بأحدث وسيلة ابتكرها الإنسان وهي العلم. لكن الإنسان في بحثه المستمر استخدم وسائل أخرى تداخلت مع العلم وتشابكت معه، بل وحالت إزاحته في محاولة للتفرد بالإجابات عن الأسئلة التي يطرحها الإنسان.

حيث أن الفرق الكبير بين العلم والخرافة هو أن الخرافة تعطي إجابات يقينية لا سبيل للشك فيها، بينما العلم يقدم إجابات تراكمية غير مطلقة تحمل في طياتها احتمالات الخطأ وتحمل أيضا كما يقول كارل ساجان "آلية لتصحيح الأخطاء"[1].

لعل هذه المبادرة العلمية تكون منطلقا لصيرورة من التحليل الذاتي الجماعي يصحح الأخطاء و يعيد النظر في المكتسبات ويناقش حصيلة الممارسة السوسيولوجية. من اجل التساؤل بجدية وبنظرة فاحصة وناقدة حول ما أنجز وما لم ينجز وما أسقط من المحاور وما عفا عليه النظر من المفاهيم والمقاربات وما قد يبدو أنه يعود اليوم بقوّة. ويمتد الطموح أيضا في هذا الملتقى الذي يمكن أن يندرج في سياق ما يسمّى بـ:"سوسيولوجيا السوسيولوجيا"، إلى ربط ما أنتج من أعمال علمية بسياقاتها الاجتماعية، تعلّقا بالسؤال عن الاستعمالات الاجتماعية لهذا العلم، وهذا أمر ضروري في كل قراءة نقدية تنزع إلى تقويم الجهد. يطرح السؤال على مستوى أوسع وأكثر جرأة هل يستجيب التفكير السوسيولوجي العربي إلى معطيات "الواقع" وأسئلته الملّحة أم أن المسافة تمتد بين الخطاب السوسيولوجي وسياق إنتاجه، بين الممارسة والمشكلات الاجتماعية التي أنتجها ويعيد إنتاجها الواقع الاجتماعي، بين نفس هذا الواقع ومحاولات بناءه؟ هل استطاع الأستاذ الباحث الجزائري أن يخرج من محرابه الجامعي، ليمارس السوسيولوجيا كفعل وليس كتأمل أو ترف فكري؟ ما هي الاكراهات والعوائق التي يواجهها البحث لسوسيولوجي بالجزائر؟ وما السبل إلى تجاوزها؟ ما موقع الممارسة السوسيولوجية في الجزائر من فهم ودراسة التحولات الراهنة؟.

أولا: أهداف الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ الوقوف على واقع الممارسة السوسيولوجية من خلال خطابات الأساتذة الباحثين في الحقل السوسيولوجي داخل الجامعة الجزائرية.
- ✓ محاولة معرفة واقع إنتاج المعرفة السوسيولوجية داخل النسق الجامعي الجزائري.
- ✓ محاولة الوقوف مدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية بالمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري.
- ✓ محاولة الوصول إلى إيجاد أرضية معرفية من أجل التمهيد بلوغ معرفة اجتماعية عربية تبني أدواتها النظرية والمنهجية الخاصّة بها من أجل فهم وتفسير قضايا مجتمعنا.

ثانيا: الدراسات السابقة: لقد اظهر البحث المكتبي أن الدراسات السوسيولوجية حول الممارسة السوسيولوجية وعلاقتها بالمشكلات الاجتماعية، هي قليلة جدا. وسوف نقوم بعرض بعض الدراسات التي تحصلنا عليها والتي كانت ذات صلة بموضوع بحثنا، محاولين تحليلها بالتعرف على أبعاد تناولها النظري والمنهجي.

1. **الدراسة الأولى: "علم الاجتماع في الجزائر بين الأكاديمية والخصوصية[2]"**، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة لتشخيص واقع الجانب المعرفي السوسيولوجي السائد داخل الجامعة الجزائرية، وكذا تسليط

الضوء على أهمية علم الاجتماع وفاعليته في تشخيص المشاكل الاجتماعية، وذلك بمحاولة إخراجه من جـــدران الجامعة إلى تبني قضايا ومشكلات المجتمع.

كما هدفت الدراسة إلى تحديد وضعية علم الاجتماع في المجتمع الجزائري من خلال الحيز الجامعي ومحاولـــة وضع إطار عام لتقييمه، وتقديم منطلق لدراسات أخرى أكثر تعمقا من أجل تحقيق التراكم المعرفي، وتكوين رؤيا واضحة في هذا المجال، ومحاولة الخروج من منطق ردود الفعل إلى منطق صناعة الفعل السوســـيولوجي -حســـب صاحب الدراسة- على المستويين المنهجي والنظري بطريقة علمية من أجل التحرر من الهيمنة الأجنبيـــة ومحاولـــة إيجاد البديل الواضح والملائم لفهم ودراسة المجتمع الجزائري.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية:

1) هل تقوم الجامعة الجزائرية بالوظيفة المنوط بها لمواكبة التغير الحاصل داخل المجتمع؟.
2) كيف يجب أن تتكيف بنياتها من اجل الوصول إلى الغاية التي وجدت من أجلها؟.
3) هل استطاعت تحقيق بعض أهدافها في الواقع؟.
4) ما مدى تجاوب البرنامج الرسمي لعلم الاجتماع داخلها مع القضايا المطروحة؟.
5) وهل هو نتيجة دراسة ميدانية للمجتمع الجزائري؟.
6) هل يدخل الأساتذة المختصون في حلقة الفاعلون لتخطيط هذه البرامج؟. وما هو دورهم في هذا المجال؟.
7) هل أتوا بفكر جديد أم اكتفوا بتكرار النظريات الغربية وتطبيقها على المجتمع الجزائري وإلقـــاء دروس ومحاضرات لا غير؟.

وجاءت الدراسة بثلاث فرضيات:

الفرضية الأولى: علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية مهما كان التخصص أكاديمي بحت ولا يعبر عن خصوصية المجتمع الجزائري.

الفرضية الثانية: طبيعة برامج علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية تؤدي إلى القطيعة بين المشتغلين بعلم الاجتماع والمجتمع من جهة، وبين الطلبة والحياة العملية من جهة أخرى.

الفرضية الثالثة: اقتصار المشتغلون بعلم الاجتماع على التدريس وتكرار النظريات الغربية أدى بهـــم إلى عـــدم إنتاج نظرية سوسيولوجية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري.

أما بالنسبة للمنهج والتقنيات المستعملة في هذه الدراسة، فقد تم استخدام المنهج النسقي التحليلي، نظـــرا لان الموضوع يقف على شبكة من المتغيرات وضرورة الربط بينها يحتم تناول مختلف جوانب الواقع في أفاق نسقية. بالإضافة إلى المنهج الإحصائي المستعمل لمعالجة البيانات بطريقة كمية.

أما بالنسبة للتقنيات فقد اعتمدت الدراسة على المقابلة باعتبارها من أهم الأدوات التي تساعد في جمع البيانات حيث تم الاعتماد على عدة أنواع من المقابلات كالمقابلات الحرة نصف الموجهة والموجهة، والاستمارة التي كانت

تقنية أساسية في البحث من خلال الاستعانة بها في جمع البيانات واستعملت الباحثة استمارة موجهة للطلبة وأخرى موجهة للأساتذة وتم كذلك الاعتماد على الملاحظة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت كالتالي:

- ✓ يعيش الأستاذ في نسق من التفاعلات المركبة يتأثر بها ويؤثر بمقتضاها.
- ✓ الأساتذة يقدمون دروس لا تتناسب مع الخصوصية التاريخية و الثقافية للمجتمع الجزائري.
- ✓ إن فعالية الأساتذة لا تخضع لرصيدهم من المؤلفات أو المقالات مما يجعل العلاقة بينهما مبهمة وغير منطقية، بينما تتأثر بمدى تجديدهم للدروس التي يقدمونها للطلبة خلال فترة تكوينهم، ومدى مشاركتهم في الملتقيات العلمية في إطار تخصصهم، لما لها من دور في تكوين فرص التعارف وتبادل الآراء والخبرات، والاحتكاك مع العالم الخارجي.
- ✓ إن الأساتذة في علم الاجتماع منهمكين في تقديم الدروس بعيدين عن البحث ومقتصرين على التدريس.

2. **الدراسة الثانية: "إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الأخر**-دراسة تحليلية نقدية[3]". والدراسة تطرح إشكالية وضع علم الاجتماع على اعتبار أن إشكالية علم الاجتماع هي إشكالية الفكر العربي المعاصر، وانطلقت الدراسة من تساؤل مفاده: لماذا لم يتحول فكر النهضة العربي إلى نظرية اجتماعية على غرار ما حدث في الغرب؟، ولماذا بقي الفكر العربي يراوح مكانه؟؛ يجتر نفسه ويستشكل إشكالاته من خلال العودة إلى أصل الإشكال أو حتى أصل الفكر أو العقل المنتج لذلك الإشكال؟.

افترض الباحث أن أزمة علم الاجتماع وأزمة الفكر العربي المعاصر عبارة عن وجهين لأزمة واحدة، ألا وهي أزمة الوعي "الابستيمي" والتي بدورها تكون نتيجة عدم انخراط علم الاجتماع في الوطن العربي في إشكالات الفكر العربي المعاصر، بالإضافة إلى عدم تحول الفكر العربي المعاصر إلى قاعدة معرفية لنشأة النظرية السوسيولوجية.

لقد حاول الباحث اتجاه منحى مغاير للتقاليد المعمول بها والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسات الأكاديمية معتبرا انه نادرا ما يقوم الباحث بمتابعة مزاجه النظري وميوله الفكرية لاستنطاقها وإخراجها من اللاوعي الفكري لكي يكشف النظرية التي اعتمدها أو الزاوية التي ينظر من خلالها لمقاربة موضوعه، واعتبر انه من غير المجدي التصريح بالنظرية ولا بالمنهج؛ وهذا ما جعل الدراسة تميل إلى التحليل النظري النقدي وتبتعد عن التناول الميداني الامبيريقي.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يبين العلاقة بين أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي بالفكر العربي المعاصر، ووجد أن إخفاق النهضة العربية هو إخفاق معرفي، لعدم إنتاجها فكرا سوسيولوجيا على غرار ما حدث في الغرب الذي استطاع إحداث ثورة انتهت بالإعلان عن نشأة الفكر

السوسيولوجي، الذي أصبح بمثابة الدين الجديد، وأصبح العلم الذي يدرس الواقع هو الذي يتكلم باسم الشرعية المعرفية والأخلاقية والتشريعية وأصبح له الشرعية ليكون بديلا عن كل تفكير سواء كان فلسفيا أو دينيا.

وتوصل الباحث إلى أن علم الاجتماع في الوطن العربي كان قد يكتب له النشأة والتطور لو انه استطاع أن يكون ترجمة معرفية للانشغال الفكري والمعرفي الذي عرفة عصر النهضة وبالتالي تحويل قضايا العصر من قضايا فكرية فلسفية إلى قضايا علمية سوسيولوجية.

يعتبر الباحث أننا رسمنا صورة للحاضر والمستقبل والانا والأخر بكيفية سيئة رسمناها منفعلين لا فاعلين، يقودنا عقل غير واع بذاته يبحث عن تمتين علاقته بعقل الماضي بدل أن يعمل قطيعة معه ويحاول أن يربط نفسه بعقل العصر.

وقد استفدنا من هذه الدراسة من خلال محاولة الابتعاد قدر المستطاع عن الطرح الفلسفي للموضوع، نظرا لكون هذا النوع من المواضيع من الصعب التحكم فيها وفصلها عن سياقها الفلسفي الذي نشأت فيه.

3. **الدراسة الثالثة: "الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية"**، وهي أطروحة دكتوراه نشرت من طرف مركز دراسات الوحدة العربية 2009.

وقد هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تحديد وتمييز سوسيولوجيا العلم عن الابستمولوجيا وفلسفة العلم وتاريخ العلم؛
- ✓ التعرف على الخصائص العامة للإنتاج العلمي؛
- ✓ التحليل النقدي لخطاب إنتاج واكتساب المعرفة السوسيولوجية كما يظهر في الرسائل الجامعية المجازة في مجموعة من الجامعات المصرية؛
- ✓ الكشف عن تصورات الفاعلين في مجال السوسيولوجيا للأبعاد الاجتماعية والابستمولوجية المؤثرة في إنتاج واكتساب المعرفة السوسيولوجية.

فالسؤال الرئيسي الذي يطرحه الباحث من خلال الدراسة هو: ما هي المعوقات التي تواجه إنتاج واكتساب المعرفة العلمية داخل الجامعة؟.

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة التي استنتجناها من فحوى الدراسة:

1- هل تقدم المقررات الدراسية معرفة سوسيولوجية كافية لتشكيل الهابيتوس العلمي لطلاب علم الاجتماع، على نحو يؤسس لممارسة علمية انعكاسية في ما بعد مرحلة الليسانس؟.

2- ما هي الخصائص العامة للإنتاج العلمي.

3- كيف يتصور أعضاء هيئة التدريس والطلاب الأبعاد الاجتماعية والابستمولوجية المؤثرة في إنتاج واكتساب المعرفة في الجامعة المصرية؟.

تعتبر الدراسة من البحوث التحليلية التفسيرية، ويستخدم الباحث المنهجين الكمي والكيفي في جمع البيانات، ويعتمد في التحليل على الجانب الكيفي بشكل أساسي. واستخدم الباحث منهجية التحليل النقدي للخطاب كأداة رئيسية لتحليل النص العلمي –رسالة جامعية، كتاب جامعي- وقام بإنشاء مقياسين أحدهما لتصنيف المراجع والأخر لطرق الاستشهاد، واستخدم المقابلة والاستبيان كأداتين مدعمتين وتساهمان في اختبار نتائج التحليل البيبلوغرافي.

بالنسبة لطريقة المعاينة استخدم الباحث مجموعة من العينات:

أ- عينة تحليل خطاب الرسائل: التابعة لخمس جامعات وقد بلغ حجم العينة ثلاثين رسالة ماجستير ودكتوراه بمعدل ست رسائل من كل جامعة من الجامعات الخمس، معتمدا في طريقة السحب على العينة غير الاحتمالية.

ب- عينة تحليل خطاب المقررات الدراسية: من خلال تحليل مقررات مدخل علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية، ومناهج البحث وذلك للتعرف إلى نوع المعرفة السوسيولوجية التي يتم اكتسابها، من خلال التركيز على عينة قصدية مكونة من تسعة كتب، ثلاث كتب في كل ميدان، وتمثل المقرر على طلبة قسم علم الاجتماع في العام الدراسي 2007/2006.

ت- عينة المقابلة: كانت عينة الخاضعين للمقابلة تنتمي إلى العينات غير الاحتمالية، على عينة من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخمس، من خلال اختيار ثلاث مبحوثين من كل جامعة بإجمالي خمس عشر مبحوثا، بالإضافة إلى تطبيق المقابلة على عينة مقصودة من طلاب الليسانس بإجمالي ستين متطوعا من مجموع الطلاب.

ث- عينة الاستبيان: تم تطبيق الاستبيان على خمسمائة طالب تابعين لأقسام علم الاجتماع في الجامعات الخمس، بمعدل مئة طالب وطالبة من كل جامعة.ويضم الاستبيان سؤال وحيد وهو: إذا أتيحت لك الفرصة الآن للتحويل من قسم علم الاجتماع إلى أي قسم ترغب فيه فهل تقبل؟.

وقد اقتصر هذا البحث على التحليل البيبلوغرافي وأهمل الجانب الميداني الامبيريقي

4. **الدراسة الرابعة: "فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة العلمية واستهلاكها** -طلبة قسم علم الاجتماع نموذجا[4]"، نشرت في مجلة العلوم الإنسانية في العدد 17 جوان 2002 بجامعة منتوري: قسنطينة -الجزائر 2002.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد فعالية النظام الجامعي الجزائري فيما يتعلق بإنتاج المعرفة واستهلاكها، فإنتاج المعرفة في قسم علم الاجتماع كنموذج للدراسة: عبارة عن نشاط إنساني تربوي على شكل تكوين يشمل جانب نظري وأخر تطبيقي، يعني به الباحث تكييف جميع الموارد المتاحة حسب ضرورات التكوين، بالمقابل يغدو استهلاك المعرفة من وجهة نظر الباحث هو الأخر نشاطا إنسانيا يزاوله الباحثون والمختصون الاجتماعيون لإشباع حاجات المجتمع من خدماتهم.

وقد حاول الباحث الإجابة على التساؤل التالي: كيف يمكن أن يكون النظام الجامعي في الجزائر فعالا في إنتاج المعرفة:(التكوين النظري والتطبيقي)، واستهلاكها:(فهم المعرفة، استيعابها، نقلها، جمع البيانات من المحيط الاجتماعي)؟.

وقد استخدم الباحث منهج المقاربة النسقية على اعتبار النظام الجامعي نسق مفتوح تتضافر فيه مجموعة من الاعتبارات من أجل تحقيق الإنتاج الفعال للمعرفة العلمية واستهلاكها.

وتوصل الباحث إلى أن النسق الجامعي يتكون من مجموعة من العناصر هي:

أ- **الهدف:** تلبية متطلبات الفاعلين الاجتماعيين.

ب- **مكونات النظام:** وهي الوحدات والمصالح المكونة للجامعة.

ت- **العلاقات:** وتمثل مختلف الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع إدارة الجامعة، وكذا الاتصالات مع القطاعات المعنية بإنتاج المعرفة واستهلاكها.

ث- **ميكانزمات التشغيل:** من خلال التوجيه المتبادل بين إدارة الجامعة والقطاعات المتفاعلة معها.

ج- **الصعوبات التطبيقية والمفهومية للنظام:** بالنظر إلى النظام على انه مجال مرئي يبين طابع التشابك وتفاعلاته الاجتماعية سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وصل الباحث من خلال نتائج دراسته إلى:

1) وجود رفض غير معلن من المحيط للجامعة إذ لا تستعين الشركات أو المجموعات المحلية بالمختصين الاجتماعيين.
2) وجود إنتاج علمي مكدس ولا يتم الاستفادة منه.
3) ضعف الإعلام الجامعي.
4) مخرجات التعليم الجامعي لا يتم استيعابها من طرف المجتمع.
5) عدم فتح قنوات الاتصال المرن بين الوزارة الوصية ومختلف الفاعلين في عملية إنتاج المعرفة واستهلاكها.
6) لم يوفق النظام الجامعي الجزائري في إنتاج أجيال مسلحة بالمعارف الضرورية لمواجهة تعقيدات المحيط.

ثالثا: تحديد الإشكالية:

المعرفة الخاصة بالسلوك الإنساني هي معرفة مفعمة بالحياة، فهي لا تتسم بالجمود –مثل التي في علوم المادة- ولكنها ليست ذات حصانة ضد اتجاهات الباحث القائم بالملاحظة، وهي لا تكشف بالضرورة عن صورتها الحقيقية لكل باحث، فالمواقف والمشاعر والأحكام والرغبات والآمال الخاصة بالبشر لا تبدي نفسها للشخص القائم بالملاحظة الذي لا يدين بأي تعاطف تجاهها. فالنسبة لإدراك القيم نجد أن الباحث القائم بالملاحظة هو الذي يؤكد الحقائق أو يقوم بالتعاطف معها سواء بالسلب أو بالإيجاب (تأييدا أو معارضة)، وإدراك القيم يعد في

حد ذاته تقريرا لتلك القيم، أي أننا لا نستطيع أن نجزم بإدراكنا للقيمة إلا إذا أثارت شعورا أو عاطفة في الشخص القائم بالملاحظة من خلال قوتها المقررة أو إغرائها المؤثر[5]. هذا لا يعني أن الباحث السوسيولوجي " وكأنه يختار وسائله عقلانيا أو ينصاع إلى غاياته وقيمه ومعتقداته تحت وطأة القوى الخفية[6]". ذلك أن الباحث الذي يتسلح بنظريات غربية وغريبة عن الواقع الملاحظ، تتسم أصلا بالصبغة الغربية والخصوصية الغربية لا يمكن أن تكون نماذج يحتذي بها للدراسة والتطبيق على مجتمعاتنا العربية والإسلامية إلا بحذر شديد.

و لعل ما زاد من تعقيد عملية تحديد مفهوم موحد ومتفق عليه لعلم الاجتماع كونه يعتبر شديد الارتباط بالواقع الاجتماعي بوصفه موضوعا له، كما أن المشتغلون بهذا العلم هم جزء من هذا الواقع وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تحرر الممارسة السوسيولوجية من أحكام القيمة، وبالتالي من الانتماءات القيمية والاديولوجية- مما يجعل الباحث يخلق نوعا من الألفة بينه وبين موضوع بحثه فينساق مع آراء العامة فيتغذى من أفكارها عن وعي أو عن غير وعي منه فتكون عائقا أمام فهم الظاهرة الاجتماعية والتي هي ليست واقعا معطى بل موضوعا يتم بناؤه.

وهذه ظاهرة قد تشترك فيها كل العلوم الاجتماعية الأخرى- فتظهر الممارسة السوسيولوجية في غالبها منقوصة وعاجزة حتى على إعطاء تعريف موحد لعلم الاجتماع، لأنها ببساطة تعطي تعريفات لعلم الاجتماع تعرف لنا المجهول بالمجهول، قد تكون جامعة ولكنها غير مانعة إذ أنها لم تستطع إيجاد تعريف يميز علم الاجتماع كعلم عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى[7].

و لا يبتعد علم الاجتماع في الجزائر كثيرا عن هذه الإشكاليات بل و يتجاوزها إلى إشكاليات تتعلق بظروف نشأته ومكانته في المجتمع، على اعتبار أن العلوم الاجتماعية نشأت في سياق تاريخي كجزء من تكنولوجيا السلطة التي شكلت المجتمع الرأسمالي الليبرالي، بحيث بدأت تظهر في البداية كإجراءات انضباطية للتحكم تعمل على إيجاد تراكمية للمعرفة العلمية، تستخدم فيما بعد كأدوات للسيطرة [8]، "فقد نشأ علم الاجتماع في الجزائر بداية لخدمة المطامع الكولونيالية في الجزائر[9]".

وحتى بعد عمليات الإصلاح الجامعي وتبني الجزائر للنظام الاشتراكي أصبح مطلوبا من علم الاجتماع والمشتغلين به التجنيد لخدمة الإيديولوجية الاشتراكية كذلك من خلال الدراسة والتنقيب وجد أن مسيرة هذا العلم قد تميزت: بالاستقرار (L'instabilité) من حيث البرامج، وطغيان سياسة الكم على الكيف، ويظهر هذا من خلال انتشار أقسام علم الاجتماع عبر أغلب الجامعات الجزائرية بطريقة شبه عشوائية وغير مدروسة[10].

ومنه لابد من وجود فهم نقدي لأنظمة إنتاج المعرفة، وفق المقاربات السوسيولوجية النقدية الحديثة، حتى تحقق الجامعة الجزائرية أهدافها المنشودة وتستطيع القيام بفعل إنتاج المعرفة في حقل علم الاجتماع من أجل تقديم تشخيصات دقيقة للمشاكل التي يعيشها المجتمع الجزائري.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكال التالي: هل تستجيب الممارسة السوسيولوجية التي يقوم بها الباحثون في مجال علم الاجتماع داخل النسق الجامعي الجزائري للمشكلات الاجتماعية التي ينتجها الواقع الاجتماعي الجزائري؟.

رابعا: المنهج والتقنيات المستعملة: اعتمدنا في هذه الدراسة الاستطلاعية على "المنهج الوصفي"، من خلال أسلوبين للتحليل هما:

الأسلوب الكمي: جداول إحصائية مركبة ذات مدخلين من اجل الكشف عن العلاقات الارتباطية بين مؤشرات ومتغيرات الموضوع المدروس.

الأسلوب الكيفي: كمحاولة لاستنطاق الأرقام والإحصاءات وتبيان وتفسير الدلالات والمعاني.

خامسا: الأدوات المستعملة في الدراسة

اعتمدنا في هذا البحث على "الاستمارة" كأداة رئيسية في هذا البحث من اجل جمع المادة العلمية التي تحتاجها الدراسة.

سادسا: عينة الدراسة

تم سحب جميع أفراد عينة البحث الممثلة بالأساتذة الباحثين الدائمين في علم الاجتماع بثلاث جامعات هي (جامعة الأغواط، جامعة غرداية، جامعة ورقلة). حيث بلغ عددهم 72 أستاذ، تم استجوابهم عن طريقة استمارة البحث.

سابعا: تحليل وعرض البيانات

الجدول رقم(01):مدى استجابة الدراسات السوسيولوجية لمشكلات المجتمع الجزائري حسب متغير المؤهل العلمي لدى الأساتذة

هل تستجيب الدراسات السوسيولوجية للمشكلات الاجتماعية		المؤهل العلمي		المجموع
		ماجستير	دكتوراه	
نعم	التكرار	11	7	18
	%النسبة	15,3%	9,7%	25,0%
لا	التكرار	8	0	8
	%النسبة	11,1%	0%	11,1%
نسبيا	التكرار	37	7	44
	%النسبة	51,4%	9,7%	61,1%
بدون إجابة		/	2	02
المجموع	التكرار	58	14	72
	%النسبة	80,6%	19,4%	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن **61,1%** من الأساتذة الباحثين يرون أن الدراسات السوسيولوجية تستجيب نسبيا فقط للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع، منهم **51,4%** يحملون شهادة الماجستير و **9,7%** يحملون شهادة الدكتوراه. بينما نجد أن **25,0%** من الأساتذة يعتبرون أن الدراسات السوسيولوجية تستجيب تماما للمشكلات الاجتماعية، منهم **15,3%** يحملون شهادة الماجستير و**9,7%** يحملون شهادة الدكتوراه. في حين نجد أن **11,1%** يعتبرون أن الدراسات السوسيولوجية لا تستجيب تماما للمشكلات الاجتماعية، منهم **11,1%** يحملون شهادة الماجستير.

وبالتالي نستنتج من خلال الجدول الحاملين يميلون أكثر من الحاملين للماجستير فقط إلى اعتبار أن الممارسة السوسيولوجية تستجيب للمشكلات الاجتماعية، كما نجد عموما ان أكثر من **70%** من الأساتذة الباحثين يرون أن الدراسات السوسيولوجية إما تستجيب نسبيا فقط أو لا تستجيب تماما للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري، ربما لان الممارسة السوسيولوجية تعالت نوعا ما عن الفعل الاجتماعي، و لم تعطي القيمة الكافية للنظرية الاجتماعية من حيث هي نشاط منتج للمعرفة، والتركيز على الأعمال النظرية التي تتم لذاتها ما جعلها مجالا مخاطبيا منفصلا ومنغلقا لا يبت بصلة إلى المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري.

ومنه ومن الواجب على الباحث السوسيولوجي خوض غمار البحث الميداني والذهاب به بعيدا مما يجعله يخلق نوعا من الألفة بينه وبين موضوع بحثه وتمتزج بذلك التجربة العالمة بالتجربة الساذجة للواقع الاجتماعي والتجربة العالمية بالتجربة المحلية للمجال الاجتماعي ليتمكن الأستاذ الباحث من إنتاج معرفة سوسيولوجية تمثل استمرار للتراث العلمي السوسيولوجي وقطيعة معه في نفس الوقت، انطلاقا من النموذج النظري العام بالصيغ الممكنة لتحققه في المكان والزمان أو حسب تعبير بورديو "الممكنات الثقافية في إطار رؤية انعكاسية"[11].

الجدول رقم(02): مدى وضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية حسب متغير الجنس لدى المبحوثين

مدى وضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
نعم	التكرار	12	16	28
	%النسبة	16,7%	22,2%	38,9%
لا	التكرار	35	9	44
	%النسبة	48,6%	12,5%	61,1%
المجموع	التكرار	47	25	72
	%النسبة	65,3%	34,7%	100%

يتبن من خلال الجدول الذي يوضح مدى وضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية حسب متغير الجنس لدى الأساتذة الباحثين أن **61,1%** من الأساتذة يعتبرون عدم وضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية، منهم

48,6% ذكور و12,5% إناث. بينما نجد أن 38,9% من الأساتذة يرون بوضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية، منهم 22,2% إناث و16,7% من الأساتذة الذكور.

نستنتج أن الأساتذة الباحثين الذكور يميلون إلى اعتبار أهداف الممارسة السوسيولوجية غير واضحة أكثر من ميل الاناث، لأن الباحثين الذكور ربما يميلون إلى النقد أكثر من الإناث نظرا لكون الذكور أكثر جرأة في المسائل المتعلقة بالنقد وإبداء الرأي بالإضافة إلى أن المرأة الباحثة ما زالت لم تحصل على المكانة التي تليق بها داخل نسق البحث مما يجعلها أكثر خوفا على مستقبلها البحثي والمهني وبالتالي لا تميل إلى إبداء رأيها بوضوح فيما يخص التعبير عن الانشغالات والنقد بكل جرأة وحرية.

حيث يعلق بعض الأساتذة على السؤال حول لماذا الممارسة السوسيولوجية غير واضحة بقولهم: "لا تعالج المشاكل الاجتماعية معالجة حقيقية". "بدليل قلة البحوث والدراسات السوسيولوجية حول الواقع الجزائري". "لان الواقع يتناقض مع أهداف المنهج العلمي للمعالجة السوسيولوجية". "لان البحوث التي تنجز ضمن هذا الاختصاص تهمش". "بسبب النظرة الدونية لكل من التخصص ومن يدرسه" . "لان المؤسسات الاجتماعية خاضعة للمجتمع ومتأثرة به وتنظر نظرة بريستيج".

فنظرا للتذبذب الذي تشهده الممارسة السوسيولوجية على مستوى الجامعات الجزائرية بسبب وجود تشابك صراعي بين معرفتين إحداهما (غربية تسيطر على الأخرى، وتعيد تكوينها من الداخل وتجعلها، بطريقة ما، غريبة عن ذاتها لأنها تقتلعها من أرضيتها الفلسفية والميتافيزيقية بحيث أصبح معها الأستاذ الباحث متبحراً في المعرفة الغربية لا يعرف من أي مكان يتكلم، ومن أين تأتي المشكلات التي تقلقه[12].

يصبح الأستاذ الباحث أساساً المعبر والمترجم عن مجموع نظري ومنهجي تكون في لغة وبلد آخرين يكاد لا يدرك-في غالب الأحيان- التجدر الفلسفي ونوعيته التاريخية لهذا المجموع، وهو يشعر بالانسحاق تجاه الإنتاج للآخر. وبعملية تراكم سريع فيكتفي، منزوياً في ظل المعرفة الغربية، بممارسة سوسيولوجية، مختنقة به وبالآخر، وفوق كل ذلك آثمة لأنها قد لا ترضي أحداً.

الجدول رقم(03): مدى أخذ الدراسات السوسيولوجية بعين الاعتبار من طرف السياسي

هل تؤخذ الدراسات السوسيولوجية بعين الاعتبار من طرف السياسي	التكرار	%النسبة
أحيانا	24	33,3%
نادرا	44	61,1%
بدون إجابة	4	5,6%
المجموع	72	100%

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين مدى أخذ الدراسات السوسيولوجية بعين الاعتبار من طرف السياسي أن أغلب الأساتذة يرون أن الدراسات السوسيولوجية نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار من طرف السياسي

بنسبة 61,1%، ثم نجد نسبة الأساتذة الذين يرون أن الدراسات السوسيولوجية تؤخذ أحيانا بعين الاعتبار بنسبة 33,3%.

نستنتج من خلال الجدول أن اغلب الأساتذة الباحثين يرون أن الدراسات السوسيولوجية لا تؤخذ بعين الاعتبار من طرف السياسي إلا نادرا وهذا ما يفسر بوضوح سبب بعد الممارسة السوسيولوجية عن الواقع الاجتماعي.

فقد صرح أحد الأساتذة الباحثين بأنه لا يؤخذ برأي الأساتذة الباحثين في مختلف القضايا الاجتماعية قائلا: «كل التعليمات والقرارات تكون بصفة عمودية و تؤخذ من الأعلى ولا يؤخذ برأي الأستاذ». واعتبر أستاذ أخر سبب إهمال الدراسات السوسيولوجية من طرف السياسي أن السوسيولوجيا تشكل تهديد للسياسي بقوله:« لأن السوسيولوجيا تشكل خطرا على السياسي». واعتبر أستاذ أخر السبب لكون العلاقة بين السلطة والمثقف هي علاقة تبعية وخضوع تاريخي بقوله: «لأن علاقة المثقف بالسلطة هي علاقة سيطرة ومن جهة واحدة». وأرجع أحد الأساتذة السبب إلى الصراع بين الأجيال لأن الجيل الذي يمثل السياسة مختلف تماما عن الجيل الذي يمثل العلم بقوله: «الصراع بين الأجيال جيل الثورة الممثل للسياسة وجيل الاستقلال الممثل للعلم».

ومنه نجد أن الحقل السوسيولوجي يعاني من التبعية للسياسي ويعاني من التهميش على اعتبار أن الدراسات السوسيولوجية لا تمثل بالنسبة للسياسي معرفة منتجة للثروة وبالتالي فالدولة تركز على تنمية التكنولوجيا باعتبارها منتجة للثروة على حساب العلم الاجتماعي.

الجدول رقم(04): علاقة تجاوب الممارسة السوسيولوجية و المشكلات مع مدى وجود عوائق لإنتاج المعرفة السوسيولوجية

تجاوب الممارسة السوسيولوجية ومدى وجود العوائق		مدى وجود العوائق		المجموع
		نعم	لا	
تتجاوب	التكرار	24	2	26
	النسبة%	92,3%	7,7%	36.11%
لا تتجاوب	التكرار	42	4	46
	النسبة%	91,3%	8,7%	%63.88
المجموع	التكرار	66	06	72
	النسبة%	91.66	8.33	100%

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين مدى تجاوب الممارسة السوسيولوجية و المشكلات مع عوائق إنتاج المعرفة لدى الأساتذة الباحثين، أن 63.88% من الأساتذة الباحثين يرون أن الممارسة السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية مدعمة بنسبة 91,3% منهم يقرون بوجود عوائق لإنتاج المعرفة العلمية، بالمقابل نجد 36.11% يرون أن الممارسة تستجيب للمشكلات الاجتماعية منهم 92,3% يقرون أيضا بوجود عوائق لإنتاج المعرفة العلمية.

وهذا يبين أن اختلاف الأساتذة الباحثين حول مدى تطابق المشكلات الاجتماعية مع الواقع الاجتماعي من عدمه، لا يجعلهم يختلفون على وجود عوائق لإنتاج المعرفة السوسيولوجية، مما يدل على انه فعلا توجد عوائق كثيرة –ابستمولوجية وموضوعية وذاتية- تحول دون إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي وبالتالي إحداث القطيعة مع النظريات الغربية.

حيث تكمن الأزمة في اختيار مداخل منهجية قاصرة، واستعمال أساليب وأدوات جمع المعلومات بطريقة غير سليمة، وارتكاب أخطاء كبيرة في الممارسة البحثية، حيث يشيع من أدوات البحث المستخدمة الملاحظة والاستمارة واستمارة المقابلة بالإضافة بعض مقاييس الاتجاهات والاختبارات، ومما لاشك فيه أن هذه الأدوات لا غبار عليها ولكن الخطر في الاستعمال الخاطئ لهذه الأدوات -دون مراعاة إمكانات وحدود كل أداة- أو الاعتماد عليها وحدها كليا من اجل إيجاد إجابات شافية عن أسئلة البحث المطروحة، مع تناسي الأدوات الأخرى التي تكون أكثر ملائمة للبحث السوسيولوجي مثل تحليل المحتوى والتحليل التاريخي المقارن، ومعلوم أن قيمة الأداة مرتبط بالصياغ الحضاري الذي تنتج وتعد فيها مثلها مثل النظرية، ومن هنا يكون استيرادها من سياق حضاري إلى أخر، واستعمالها دون تعليلات جوهرية (أي تكييفها دون إخلال بجوهرها مبدأ عملها) ، يعد تشويها للممارسة السوسيولوجية[13].

يتردد كثيرا الكلام عن تطويع أدوات جمع المعلومات وتقنينها يتوافر فيها الصدق والثبات إلى الحد المطلوب والمقبول علميا، لكن هذا الكلام هو غير موجود واقعيا إلا بعض التعديلات والإجراءات الشكلية التي لا تسمن ولا تغني من جوع. حيث أن أدوات جمع البيانات ليس محايدة بالضرورة بل ترتبط ارتباطا وثيقا في كثير من الأحيان بالبعد الاديولوجي قد تتوه بين الباحث المعد للأداة والمستجوب الذي يجمع المعلومات، والمستجوب الذي تستقى منه المعلومات.

الجدول رقم(05): مدى وجود علاقة بين البرامج الرسمية والواقع وعلاقته باعتبار الأساتذة علم الاجتماع بأنه أكاديمي بحت حسب متغير المؤهل العلمي

اعتبار علم الاجتماع بأنه أكاديمي بحت حسب المؤهل العلمي				العلاقة بين البرامج والقضايا الواقعية		المجموع
				توجد	لا توجد	
أوافق	المؤهل العلمي	ماجستير	التكرار	12	29	41
			النسبة%	26,1%	63,0%	89,1%
		دكتوراه	التكرار	2	3	5
			النسبة%	4,3%	6,5%	10,9%
	المجموع		التكرار	14	32	46
			النسبة%	30,4%	69,6%	100,0%
لا أوافق	المؤهل العلمي	ماجستير	التكرار	8	9	17
			النسبة%	30,8%	34,6%	65,4%

		دكتوراه		التكرار	6	3	9
				النسبة%	23,1%	11,5%	34,6%
		المجموع		التكرار	14	12	26
				النسبة%	53,8%	46,2%	100%

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين البرامج الرسمية والواقع وعلاقته باعتبار الأساتذة علم الاجتماع بأنه أكاديمي بحت حسب متغير المؤهل العلمي لديهم أن 89,1% من الأساتذة الباحثين الذين لديهم شهادة الماجستير يعتبرون علم الاجتماع على انه أكاديمي بحت منهم 63,0% يعتبرون أنه لا توجد علاقة بين البرامج والواقع بالمقابل نجد 26,1% منهم يقولون بوجود علاقة بين البرامج والواقع، ثم نجد أن 10,9% من الأساتذة الباحثين لديهم شهادة الدكتوراه يعتبرون أن علم الاجتماع أكاديمي بحت 60% منهم يعتبرون أنه لا توجد علاقة بين البرامج الرسمية والواقع الاجتماعي. بالمقابل نجد أن نسبة 65,4% من الأساتذة الباحثين الذين يحملون الماجستير وفي نفس الوقت لا يوافقون على أن علم الاجتماع هو أكاديمي بحت 34,6% منهم يعتبرون انه لا توجد علاقة بين البرامج الرسمية والواقع ونسبة 30,8% يقرون بوجود العلاقة بين الواقع والبرامج المدرسة. في حين 34,6% من الدكاترة الذين لا يعتبرون علم الاجتماع أكاديمي بحت أغلبهم يقرون بوجود علاقة بين البرامج الرسمية والواقع الاجتماعي.

نستنتج من خلال الجدول أن أغلب الأساتذة الباحثين يرون علم الاجتماع أكاديمي بحت ولا يتجاوز في غالب الأحيان أسوار الجامعة التي يدرس بها هذا التخصص، وفي نفس الوقت يعتبرون أن البرامج الرسمية المدرسة في علم الاجتماع ليس لها علاقة بالمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري. وهذا التوجه لم يتغير حسب المؤهل العلمي لديهم (ماجستير ودكتوراه) ولو أن الحاملين لشهادة الماجستير كانوا أكثر ميلا لنفي العلاقة بين البرامج والواقع الاجتماعي، كون ممارساتهم البحثية أصلا مرتبطة بارتباطاتهم الأكاديمية لأنهم ملزمون بأبحاث من أجل التحضير لشهادة الدكتوراه وهذا في جد ذاته التزام أكاديمي، بينما "الحاملين لشهادة الدكتوراه" هم أكثر تفرغا للميدان والانشغال بقضايا الواقع ببحوثهم لأنهم يصبحون أكثر تحررا وتفرغا للبحث والانشغال بالمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الذي يتفاعلون معه وينفعلون من خلاله.

ثامنا: عرض نتائج الدراسة

نستنتج من خلال هذه الدراسة أنه يستحيل فهم الواقع الاجتماعي الجزائري فهما دقيقا وسليما دون ربط الممارسة السوسيولوجية بالسياق الثقافي والتاريخي والهوياتي للمجتمع الجزائري، وكذا الأبعاد المتعلقة بشروط التحول وانتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى إذ لابد أن يترتب على هذا الانتقال تحولات ثقافية اجتماعية واقتصادية، وعلى اثر التغيرات الحاصلة لم تظهر إلا نخبة لم تستطع أن تجعل من السوسيولوجيا علم قادر على فهم الواقع الاجتماعي الجزائري وتشخيصه. إذ رغم أن علم الاجتماع هو أكثر العلوم الاجتماعية ارتباطا بالواقع الاجتماعي كهدف للدراسة إلا انه يلقى نفورا شديدا من هذا الواقع.

حيث عبر المستجوبون أن الدراسات السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري، ربما لان السوسيولوجيا تعالت نوعا ما عن الفعل الاجتماعي، و لم تعطي القيمة الكافية للممارسة السوسيولوجية من حيث هي نشاط علمي لخدمة المجتمع، وقامت بالتركيز على الأعمال النظرية التي تتم لذاتها ما جعلها مجالا مخاطبيا منفصلا ومنغلقا لا يبت بصلة إلى المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي.

حيث يعطي الأساتذة الباحثين بعض الأسباب حول عدم وضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية منها:

1. عدم معالجة المشاكل الاجتماعية معالجة حقيقية.
2. قلة البحوث والدراسات السوسيولوجية حول الواقع الاجتماعي الجزائري. وان وجدت فهي قليلة الجودة وان كانت جيدة فمصيرها الرفوف.
3. تناقض الواقع مع أهداف المنهج العلمي للمعالجة السوسيولوجية.
4. تهميش البحوث المنجزة ضمن هذا التخصص.
5. النظرة الدونية لكل من التخصص ومن يدرسه سواء من طرف المجتمع أو الدولة
6. خضوع ثقافة المؤسسات البحثية إلى القيم الشعبوية وتأثرها بها أكثر من خضوعها لثقافة وقيم المؤسسة.

أعتبر الأساتذة الباحثين أن مردود الممارسة السوسيولوجية في الغالب هو كمي فقط، ويتجسد ذلك أساسا في البحوث المنجزة والمذكرات والرسائل التي تدخل ضمن متطلبات نيل درجة علمية معينة، بالإضافة إلى بعض الكتب التي لا تدخل ضمن الإنتاج العلمي الأصيل، و يبرر أحد الأساتذة بقوله: "لقد أهينت السوسيولوجيا عندما عممت في جميع الجامعات بطريقة غير مدروسة...كما قضي على المعرفة والممارسة السوسيولوجية عندما حشيت أقسام علم الاجتماع بحاملي البكالوريا الذين تحصلوا على معدلات ضعيفة".

كما أن الأساتذة الباحثين يركزون اهتمامهم في الغالب على المطالعة من اجل تحضير الرسالة العلمية والدروس، و أغلب الأساتذة الباحثين الذين لديهم شهادة الماجستير و يولون اهتمامهم في المطالعة من أجل الرسالة العلمية والدروس وذلك لان الأساتذة الذين يحملون شهادة الماجستير فقط هاجسهم الأساسي هو اكتمال البحث من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه، ثم تحضير الدروس في المرتبة الثانية، ويأتي الإنتاج العلمي في أخر اهتماماتهم، بالمقابل نجد أن الأساتذة الباحثين الذين يحملون شهادة الدكتوراه لا يعتريهم نفس الهاجس لأنهم استكملوا متطلبات المطالعة والبحث من اجل الشهادة العلمية وأصبحوا يركزون في مطالعاتهم على الإنتاج العلمي بالدرجة الأولى ثم تحضير الدروس في المرتبة الثانية، فكلما كان الأساتذة الباحثين لديهم شهادة الماجستير كانوا يولون اهتمامهم في المطالعة نحو الرسالة العلمية والدروس، وكلما كانوا يحملون شهادة الدكتوراه كانوا يولون اهتمامهم حول المطالعة من اجل إنتاج علمي.

لا توجد في غالب الأحيان علاقة بين البرامج الرسمية الموجهة للطلبة والقضايا الواقعية، وهذا يدل على أن التكوين في الجامعة في الغالب لا يخضع لضرورة اجتماعية معينة بقدر ما هو من اجل احتواء مخرجات التعليم الثانوي كتوفير مقاعد بيداغوجية للأعداد الهائلة من الطلبة الذين يأتون من التعليم الثانوي، ودمجهم في بعض التخصصات وبدون شروط مسبقة ومن بينها علم الاجتماع.

فنجد أن البرامج المدرسة في علم الاجتماع في غالبها غير مستمدة من الواقع الاجتماعي الجزائري وغير متجذرة فيه، حيث يدرس الطالب خلال مساره التكويني محتويات بعيدة نوعا ما عن واقعه الاجتماعي ولا تعبر عنه مما يجعل وعيه متذبذب حول جدوى التخصص الذي قضى فيه سنوات ربما دون جدوى وخاصة عند خروجه من أسوار الجامعة واصطدامه بالواقع الاجتماعي و مواجهته للحياة الاجتماعية إذ يجد نفسه غير مطلوب تماما من طرف عالم الشغل مما قد يشعره بنوع من الاغتراب.

ورغم تفعيل سياسة الإصلاحات من طرف الدولة التي مست البرامج التعليمية وأصبح الأساتذة الباحثين هم من يساهم في تسطير تلك البرامج إلا أن أغلب الأساتذة غير راضون عن محتوى تلك البرامج في علاقتها بقضايا الواقع الاجتماعي وذلك بسبب الضغوطات التي تفرض على الأساتذة وعدم منحهم الحرية الكافية من اجل خلق برامج مستمدة من الواقع الاجتماعي.

استنتاج عام:

نستنتج من خلال هذه الدراسة أن الدراسات السوسيولوجية في غالبها لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي ينتجها ويعيد إنتاجها الواقع الاجتماعي الجزائري، لعدم وضوح أهداف الممارسة السوسيولوجية ، كون السوسيولوجيا استمرت في استهلاك نظريات غريبة عن واقعنا الاجتماعي، وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "**يوسف حنطابلي**" والتي جاءت بعنوان:"إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الأخر"، حيث توصل الباحث أن علم الاجتماع في الوطن العربي لم يستطع أن يكون ترجمة معرفية للانشغال الفكري والمعرفي الذي عرفه عصر النهضة وبالتالي تحويل قضايا العصر من قضايا فكرية فلسفية إلى قضايا علمية سوسيولوجية على غرار ما حدث في الغرب الذي استطاع إحداث ثورة انتهت بالإعلان عن نشأة الفكر السوسيولوجي.

ونستنتج من خلال الدراسة أن مردود الممارسة السوسيولوجية في الغالب هو كمي فقط ويظهر ذلك من خلال البحوث المنجزة والمذكرات والرسائل التي لا تدخل ضمن الإنتاج العلمي الأصيل بقدر ما تدخل ضمن متطلبات نيل درجة علمية معينة، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تقع في فخ ما يسميه بورديو بـ: "حالة التوافق التام التي تؤدي إلى الممارسة الآلية و تخنق الإنتاج العلمي الأصيل".

فالممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية داخل الحقل السوسيولوجي هي في الغالب لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري وهذا يؤشر على أن الممارسة السوسيولوجية لم

تتوفر بعد على الشروط الابستمولوجية والاجتماعية من اجل أخذ على عاتقها مفرزات الواقع الاجتماعي الذي تسعى لتأويله وتفسيره.

خاتمة:

لا تزال الإحاطة بموضوع إنتاج معرفة سوسيولوجية مستمدة من الواقع الاجتماعي الجزائري بعيدة عن المأمول، بالنظر إلى ما أنتج من محاولات في هذا الاتجاه، فلم تظهر إلا مقاربات جزئية وإن كانت واضحة الطموح في سعيها إلى أن تنمذج واقعها. يحدث هذا في مرحلة لا سابق لها من حيث غزارة تنوع ظواهرها وكثافة مخاطرها وتعدد مفاجآتها واستتباب اللايقين في تلافيفها، مما جعل إمكانيات فهم وتأويل الواقع -من أجل إعادة بنائه وصياغته- أكثر عسرا وأبعد منالا. يستدعي ذلك طبعا أن ينصبّ جهد أكبر على فهم ابستيمية المرحلة الراهنة، على معنى تعيين الاستعدادات الإبستيمولوجية الأساسية الضرورية لبناء حقول المعرفة وتعقلها والتحكم في مصائرها الممكنة، تلك الإبستيمية التي من دونها تظلّ المعرفة السوسيولوجية معرفة تبسيطية، غير راسخة في نظرياتها ولا مستقرّة في براديقماتها، ليخيب أمل الباحثين فيها، ويخيب أمل قرّائهم فيهم ويخيب أمل مجتمعهم ايضا.

والحال أن ما يجب أن يميّز المعرفة السوسيولوجية ربما أكثر من غيرها من المعارف الإنسانية هو نزوع دائم نحو البناء والهدم وإعادة البناء، وقلق لا ينتهي من يقينيات المعرفة ومن مخاطر الاطمئنان إلى المكتسبات. هكذا كان ولا يزال قدر السوسيولوجيا سؤالا يتلو سؤالا. هذه النزعة الناقدة، القلقة أبدا، بلغت لدى أكثر من نظرية وفي أكثر من سياق علمي وضمن أكثر من مسار بحثي حدّ التساؤل عن شرعية وجود علم بالمجتمع أو حتى بالاجتماع الإنساني.

من الضروري تجنيد عدد من الباحثين للقيام بدراسات ميدانية وإخراجهم من برودة المكتبات وخلق لديهم الرغبة في العيش بين أحضان المجتمع المحلي باعتباره مختبرا ومحكا للفرضيات التي يصيغها فريق البحث.

عندما نعود إلى موضوع ملتقانا هذا نجد انه من غير الإمكان أن نقول بأننا نستطيع أن نتحرر من السوسيولوجيا الغربية كتنظير وكممارسة كلية، ومن غير الممكن ولا اللائق أيضا أن ننساق إلى سياقات غربية غريبة عن واقعنا وبعيدة عن خصوصية مجتمعاتنا من أجل إيجاد مفاهيم جاهزة لتناول ظواهر ومشكلات مجتمعاتنا وإنما ننطلق من المنطلقات الابستمولوجية الغربية من اجل بناء أرضية سوسيولوجية صالحة لتنسجم مع خصوصيات مجتمعنا وتتجه نحو انشغالاته ومشاكله، ولهذا يصبح الحل الأمثل من أجل تطوير ممارسة سوسيولوجية غير الممارسة السوسيولوجية الغربية هو تطوير مشروعات برامج بحثية من قبل الباحثين السوسيولوجيين، بالإضافة إلى تجميع الجهود عن طريق تنظيم مؤتمر وطني ينتج عنه نقاش يجمع كل الباحثين السوسيولوجيين من مختلف جامعات الوطن يكون برعاية الوزارة الوصية يثمن المجهودات المبذولة والمراكمة العلمية في مجال السوسيولوجيا ويمهد لإنتاج معرفة سوسيولوجية مستمدة من خصوصية المجتمع الجزائري.

هوامش:

(1) ريتشارد دوكنز، **فصول من الكتابة العلمية الحديثة "بقلم أعظم علماء القرن العشرين"**، ترجمة: شفيق السيد صالح، مكتبة الثقافة العلمية، مصر، 2012، ص16.

(2) أمينة مساك، **علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين الأكاديمية والخصوصية**، رسالة ماجستير: (غير منشورة)، جامعة الجزائر:2001/2000.

(3) يوسف حنطابلي، **إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر "الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الآخر"**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي:(غير منشورة)، جامعة الجزائر:2008/2007.

(4) عبد الله ساقور، **فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة العلمية واستهلاكها "طلبة قسم علم الاجتماع نموذجا"**، مجلة العلوم الإنسانية، عنابة، العدد17،جوان2002.

(5) يمنى طريف الخولي، **مشكلة العلوم الإنسانية "تقنينها وإمكانية حلها"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1996، ص17

(6) ريمون بودن، **أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك**، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2010، ص80.

(7) ايميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، دار موفم للنشر، القاهرة، 1985، ص21.

(8) بول فين، **أزمة المعرفة التاريخية "فوكو وثورة في المنهج"**، ترجمة: إبراهيم فتحي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1993، ص2.

(9) عبد القادر لقجع، **علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 96.

(10) المرجع نفسه، ص 193.

(11) نورة قنينة، **الممارسة السوسيولوجية وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع**، أعمال الملتقى الوطني حول: **علم الاجتماع والمجتمع الجزائري أية علاقات**، وهران:4-5-6 ماي 2002، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004.

(12) عبد الكبير الخطيبي، **سوسيولوجيا العالم العربي مواقف وفرضيات**، المجلة الالكترونية www.Blog.com. بتاريخ 12 أوت 2011، على الساعة14.

(13) أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2005، ص672.